

## المؤسسات الناشئة وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

## Emerging institutions and achieving sustainable development in Algeria

د/ أوشن ليلي(\*)

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري- تيزي وزو

lila.ouchene@ummt.dz

د/ فصيح خضرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور- الجلفة

khadra.fecih@univ-djelfa.dz

تاريخ الاستلام: 2024-11-14 تاريخ القبول للنشر: 2024-12-15

\*\*\*\*\*

## ملخص:

تعمل السلطات العامة في الآونة الأخيرة على دعم المؤسسات الناشئة، خاصة منها المؤسسات التي تراعي المعايير البيئية في استثماراتها، فقد بات من الضروري خلق ثروة ومهن خضراء تتمحور أساسا في المؤسسات الناشئة كنموذج لمؤسسة اقتصادية مستدامة، والدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة ونشاطها في الاقتصاد الدائري وتأمين النفايات، وأيضا في مجال الطاقات المتجددة هذا ما سوف نحاول التفصيل فيه من خلال هذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الناشئة، المقاولاتية الخضراء، الطاقات المتجددة، الرسكلة، المهن الخضراء.

**Abstract:**

The public authorities have recently been working to support emerging institutions, especially those that are sensitive to environmental standards in their investments. It has become necessary to create wealth and green occupations that are mainly focused on emerging institutions as a model for a sustainable economic institution. These institutions play a role in protecting the environment, achieving sustainable development and their

\* أوشن ليلي

activities in the circular economy and pricing waste, and also in the field of renewable energy. This is what we will try to elaborate on in the text of the intervention.

**key words:** Emerging institutions, green entrepreneurship, renewable energies, Recycling, green professions.

### مقدمة:

أصبحت معظم دول العالم تدرك بأنّ نموذج التنمية الحالي لم يعد مستداما، خاصة مع تزايد الأزمات البيئية الخطيرة مثل فقدان التنوع البيئي، وتقلص مساحات الغابات، وتلوث الماء والهواء، وارتفاع درجة حرارة الأرض، والفيضانات المدمرة الناتجة عن ارتفاع منسوب مياه البحار والأنهار، واستنفاد الموارد غير المتجددة، مما دفع بعدد من منتقدي ذلك النموذج التنموي للدعوة إلى نموذج تنموي بديل مستدام يعمل على تحقيق الانسجام بين الأهداف التنموية من جهة وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى. وفي هذا السياق يشير كل من سوزان وببتر كالفرت إلى أن البشرية تواجه في الوقت الحاضر مشكلتين حادتين.

أسهمت هذه المعطيات في بروز مسألة الحفاظ على البيئة واستدامتها كموضوع مهمّ سواء في مجال الفكر أو السياسة، ففي المجال الفكري أسهم الشعور بالوضع المتدهور لبيئة الأرض في ظهور حقل معرفي جديد يعرف بالسياسة الإيكولوجية التي تعني الإلمام بعلم الطبيعة بنفس أهمية الإلمام بالعلوم الاجتماعية والثقافية والسياسية عند دراسة الأنساق الإيكولوجية وقدراتها، أما على المستوى السياسي فقد بدأ المجتمع الدولي، منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، يدرك مدى الحاجة إلى مزيج من الجهود السياسية والعلمية لحل مشاكل البيئة وعندها أصبح مفهوم التنمية المستدامة يمثل نموذجا معرفيا للتنمية في العالم، ووصل الاهتمام العالمي بالقضية البيئية ذروته مع تبني مفهوم التنمية المستدامة على نطاق عالمي في مؤتمر قمة الأرض المنعقد في مدينة ريو دي جانيرو عام 1992م، فبرز هذا الاهتمام العالمي بقضية البيئة بوضوح في تأكيد منهجية التنمية الإنسانية، وفقا لتقرير التنمية الإنسانية العالمي الصادر عام 1995، على عنصر الاستدامة، من خلال التأكيد على عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة.

تسعى الجزائر من خلال سياستها الاقتصادية الجديدة إلى تطوير نظام بيئي ملائم وقوي يرمي إلى تنويع ومضاعفة الأجهزة المخصصة لإنشاء ودعم المؤسسات الناشئة لجعلها القاطرة التي تقود الانتقال بالاقتصاد الجزائري من نظام ريعي إلى نموذج يعتمد على قطاعات منتجة

أخرى وعلى اقتصاد المعرفة، نموذج مثالي لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة وأن الجزائر حاليا تشجع المشاريع الاستثمارية المحافظة على البيئة، وكذا المقاولاتية الخضراء كالمشاريع التي يقوم بها خريجي الجامعات ومعاهد التعليم العالي والبحث العلمي، من خلال توجيههم لإقامة المؤسسات الناشئة كتوجه حديث للسياسة الاقتصادية الوطنية، هذا ما دفعنا من خلال هذا المقال للتساؤل عن كيفية اشراك المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة في ظل سياسة الانعاش الاقتصادي المتبعة مؤخرا من قبل السلطات العامة الجزائرية؟

اجابة على هذه الاشكالية سوف نقسم نص المقال إلى محورين اساسين نخصص المحور الأول لدراسة مفهوم المؤسسة الناشئة (تعريفها، خصائصها، والمقاربة بينها وبين التنمية المستدامة أي التعرض إلى اسهامها في تفعيل مبادئ هذه الأخيرة)، في حين نخصص المحور الثاني لدراسة دور هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة (بالتكيز على قطاعين مهمين هما الطاقات المتجددة، وكذا تثمين النفايات لاتها تشكل فضاء خصبا للمقاولاتية الخضراء في الجزائر).

### المبحث الأول: الإطار القانوني للمؤسسة الناشئة في الجزائر.

تعتبر المؤسسة الناشئة بصفة عامة حديثة النشأة، كما أنها تتميز بمجموعة من الخصائص التي تجعل منها أداة مهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل الاقتصاد الرقمي والمعولم، هذا ما دفع بالسلطات العامة للاهتمام بتنمية هذا القطاع وتوجيه الشباب حاملي المشاريع للإنشاء مؤسساتهم الناشئة (المطلب الاول)، ثم المقاربة بين هذا النوع من المؤسسات التي تعول عليها السلطات العامة كثيرا لتحقيق التنمية الاقتصادية او التنمية المستدامة (المطلب الثاني).

#### المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الناشئة وتميزها عن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

انتشر مؤخرا ظهور الكثير من المؤسسات الناشئة والتي تعد من أهم الأدوات المترجمة لزيادة الأعمال، هذا ما دفع بعض الأشخاص إلى إنشاء شركات بغرض تحقيق ربح كبير وسريع بحسب توقعاتهم، بعد ان كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي تستهدف الشباب الحاملين لمشاريع الصغيرة، هذا ما يستوقفنا للبحث عن تعريف هذه المؤسسات (الفرع الاول)، وموقف المشرع الجزائري منها كآلية حديثة للاستثمار (الفرع الثاني).

#### الفرع الأول: التعريف العام بالمؤسسة الناشئة وأهم خصائصها.

المؤسسة الناشئة هي مؤسسة صغيرة الحجم تتميز بكونها سهلة الانشاء ولا تتطلب تمويلا ضخما، ويمكن للشباب أن يتوصل لإنشاء هذا النوع من المؤسسات، بمعنى أن الشباب المتخرج والحاصل

على شهادات يمكن له تطوير مشاريعه وأفكاره وإنشاء مؤسسة ناشئة عوض أن يشغل منصب عمل في مؤسسة ما، ويتطلب الأمر فقط دراسة متطلبات السوق وفق المشروع الذي يرغب إنشائه حتى يعرف مدى إمكانية تجسيده ونجاحه.

**أولاً-تعريفها:** يُستخدم مصطلح المؤسسة الناشئة أو startup لتحديد الشركات حديثة النشأة والتي نشأت من فكرة ريادية إبداعية، وأمامها احتمالات كبيرة للنمو والازدهار بسرعة، فهي مؤسسة حديثة العهد يتم تأسيسها بواسطة رائد أعمال أو مجموعة (جغدالي، 2020)، بهدف تطوير منتج أو خدمة مميزة لإطلاقها في السوق.

تعريفها حسب القاموس الانجليزي أنها مشروع صغير بدأ للتو، فكلمة startup تتكون من جزئين، start التي تعني الانطلاق و up وتعني النمو القوي، وللإشارة فقط بدأ استخدام هذه الكلمة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مع ظهور ما يعرف بشركات رأس مال المخاطر (رمضاني مروة، 2020)، ليتوسع مع الوقت نطاق استخدام هذا المصطلح، خاصة في الآونة الأخيرة أين تشهد هذه المؤسسات انتشار واسعاً في جميع دول العالم في ظل العولمة الاقتصادية وأثر التكنولوجيا على الاقتصاد.

يمكن تعريفها أيضاً بأنها مشروع تجاري يقدم منتجات او خدمات تساهم في وضع حلول للمشكلات وخلق قيمة مضافة كبيرة، بصورة مبتكرة ومتقدمة تكنولوجياً مع الأخذ في الاعتبار انها محفوفة بالمخاطر وغير مضمونة (بو لشعور، 2020)، تعمل في ظروف عدم التأكد تقوم المؤسسة الناشئة بحسب طبيعتها على أعمال تجارية قابلة للنمو، وتنمو بطريقة سريعة جداً وفعالة بالمقارنة مع شركة تقليدية صغيرة أو متوسطة الحجم، حيث تحتاج الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم لاستثمار كمية معينة من المال للدخول إلى السوق (رمضاني مروة، 2020)، بينما هذه الأخيرة فهي تدخل السوق للبحث عن رأس المال، تستخدم التقنيات التكنولوجية للنمو والعتور على التمويل.

#### ثانياً-خصائص المؤسسة الناشئة:

- مؤسسات حديثة الظهور: تتميز الشركات الناشئة بكونها شركات شابة يافعة وأمامها خياران، إما التطور والتحول إلى شركات ناجحة أو إغلاق أبوابها والخسارة.
- مؤسسات أمامها فرصة للنمو التدريجي والمتزايد: من إحدى السمات التي تنفرد بها المؤسسات الناشئة هي إمكانية نموها السريع وتوليد إيراد أسرع بكثير من التكاليف التي تتطلبها للعمل، فهي تتمتع بإمكانية الارتقاء بعملها التجاري بسرعة أي زيادة الإنتاج

والمبيعات من دون زيادة التكاليف (Liu، 2016)، كنتيجة على ذلك، ينمو هامش الأرباح لديها بشكل يبعث على الدهشة، وهذا يعني أنها لا تقتصر بالضرورة على أرباح أقل لأنها صغيرة، بل على العكس هي شركات قادرة على توليد أرباح كبيرة جداً.

- مؤسسات تتعلق بالتكنولوجيا وتعتمد بشكل رئيسي عليها: تتميز ايضا بكونها تبني أعمالها التجارية على أفكار رائدة *Innovatrice*، وتقدم خدمات أو منتجات رائدة وذكية وعصرية (جغدالي، 2020)، في الاسواق التي تستهدفها، فمؤسسو هذه المؤسسات يعتمدون على التكنولوجيا للنمو والتقدم، والعثور على التمويل من خلال المنصات على الإنترنت ومن خلال الفوز بمساعدة ودعم من قبل حاضنات الأعمال.

- مؤسسات منخفضة التكاليف (غير مكلفة): هذه المؤسسات تتطلب تكاليف صغيرة جداً بالمقارنة مع الأرباح التي تحصل عليها، وعادة ما تأتي هذه الأرباح بشكل سريع وفجائي بعض الشيء (Liu، 2016)، إن الفرضية الرئيسية لهذه الأخيرة هي المحافظة على تكاليف منخفضة للحصول على الفوائد بشكل أسرع، من الأمثلة على *startups* نذكر أمازون، Apple، جوجل، مايكروسوفت...الخ.

#### الفرع الثاني: تعريف المؤسسات الناشئة في التشريع الجزائري.

تعكف وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والمؤسسات الناشئة، واقتصاد المعرفة على إحداث إطار قانوني وتنظيمي ووظيفي للشركات الناشئة، فتمّ اصدار المرسوم التنفيذي رقم 254/20 (سبتمبر، 2020)، الذي لم يعرفها بل حدّد فقط الشروط التي يجب أن تتوافر في مؤسسة لكي تتمكن من الحصول على علامة "مؤسسة ناشئة"، فاشتراط أن تكون مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري، كما لا ينبغي أن يتجاوز عمرها 8 سنوات تحتسب من تاريخ أول حصول لها على علامة مؤسسة ناشئة وليس من تريخ انشائها الفعلي (حسب نص المادة 8 منه)، ويشترط أن يعتمد نموذج أعمالها على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال مثل ما نص عليه القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقط اضافة شرط يتعلق بخاصية مميزة لهذا النوع من المؤسسات وهي أن تحمل فكرة مبتكرة.

يتوجب أن لا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدّده اللجنة الوطنية دون أن يتم تحديده، لكن في كل الحالات لن يتعدى رقم اعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحدد بقيمة 4 مليار د.ج كما تضمنه تعريف هذه الأخيرة وفق القانون 02/17 (قانون، 11 فيفري 2017)، وأن يكون رأسمال الشركة مملوكا بنسبة 50 بالمائة على الأقل من قبل اشخاص

طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة " مؤسسة ناشئة"، واستوجب أن تكون امكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية لكي تتمكن من الخروج بسرعة من الحاضنة، والمساهمة في بعث مشاريع تنموية ذات الكفاءة والنمو والتطور وهي خاصية لصيقة بهذا النوع من المؤسسات كما سبق التعرض اليه، و على أن لا يتجاوز عدد العمال 250 عامل الحد الذي تم اعتماده للتمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة، وهذا يدل على تأثر المرسوم رقم 254/20 بأحكام القانون 02/17 وجعله ضمنيا يشمل تنظيم هذا النوع من المؤسسات ريثما يتم سنّ قانون خاص بها كخطوة تترجم فعلا اهمية هذه الأخيرة التي اعتبرها الرئيس تبون "قاطرة الاقتصاد الجديد".

### المبحث الثاني: دور المؤسسة الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

يمكن طرح نموذجين مهمين في تجسيد دور المؤسسات الناشئة في الجزائر، أولهما الاستثمار في قطاع الطاقة بصفة عامة والطاقات المتجددة بوجه الخصوص، خاصة بالنظر للإمكانيات التي تزخر بها الجزائر في هذا المجال، فالتوجه العالمي الحالي للاعتماد على الطاقات المتجددة الذي يقوده الدافع البيئي، من أجل التقليل من حجم التلوث الذي يطال البيئة جراء استعمال الطاقة الأحفورية، وأيضا قصد ضمان حق الاجيال الحالية والمستقبلية في الطاقة، فالمؤسسات الناشئة يمكنها لعب دور هام في تحقيق ذلك خاصة وانها تقوم على عنصر الابتكار(المطلب الاول)، والقطاع الثاني يتمثل في رسكلة النفايات واعادة تدويرها، للاستفادة منها فهذه العملية تمثل فرصة سانحة للشباب حاملي المشاريع الابتكارية في مجال الرسكلة واعادة استعمال النفايات بمختلف انواعها كمواد أولية، لان ذلك لن يحافظ فقط على البيئة بل حتى من الناحية الاقتصادية.(المطلب الثاني). المطلب الأول: اشراك المؤسسات الناشئة للاستثمار في مجال الطاقات المتجددة:

يمكن للمؤسسات الناشئة لعب دور جدّ مهم في مجال الانتقال الطاقوي الذي تعول السلطات الجزائرية حاليا على تحقيقه، وفق الإطار التشريعي والمؤسساتي الذي وضعته فسبيل ترقية الطاقات المتجددة (الفرع الأول)، خاصة وأن هذه المؤسسات توفر عنصر الابتكار الذي يقتضيه تطوير قطاع الطاقات المتجددة التي تتميز بالحدثة سنحاول استعراض امثلة في اشراك هذه المؤسسات (الفرع الثاني).

### الفرع الأول: الإطار التشريعي والمؤسساتي لترقية الطاقات المتجددة في الجزائر:

أولا- الإطار التشريعي للطاقات المتجددة: اعتمدت الجزائر ضمن سياستها الطاقوية على تطوير الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي، وتجلّى هذا الاهتمام المتزايد من خلال تكريس إطار تشريعي

محفز للتوجه لاستغلالها وترقيتها، عن طريق وضع قوانين وأنظمة لتسيير هذا القطاع الطاقوي المستدام الذي لا يلحق أي ضرر بالبيئة.

صدرت عدة نصوص قانونية ومراسيم تنفيذية مؤطرة لذلك، ويعتبر القانون رقم 99-09 من بين الدعائم الأولى لتكريس هذا التوجه (القانون، 28 جويلية 1999)، فهو يهدف إلى ترسيخ الفعالية الطاقوية وترقية استخدام الطاقات المتجددة في ظل حماية البيئة، وتركيز العمل باستراتيجية جديدة تثمن هذه الموارد الغير ناضبة وتحفز على الاستثمار في الطاقات النظيفة المتجددة، وتعتبر هذه الخطوة إيجابية، صدرت قوانين ذات صلة دائما بالمجال الطاقوي، مثل الأمر 02-01 المتعلق بالكهرباء والتوزيع العمومي للغاز عن طريق القنوات، يهدف لحماية البيئة سواء من خلال ترشيد استهلاك الطاقة بمختلف أنواعها حفاظا على مواردها الطبيعية.

تمّ سنّ القانون 04-09 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة (04-09، 14 اوت 2004)، الذي يهدف إلى حماية البيئة من خلال تشجيع اللجوء إلى مصادر الطاقة غير ملوثة، للحدّ من المساهمة في الغازات الدفيئة، فاستعمال هذه الطاقات سيساهم في مكافحة التغيرات المناخية التي تتسبب بها هذه الغازات، فهو يرمي بالدرجة الأولى إلى الموازنة بين ترقية مصادر الطاقة وضرورة تحقيق التنمية المستدامة، بالمحافظة على الطاقات التقليدية واستبدالها تدريجيا بطاقات بديلة نظيفة وأكثر من ذلك مستدامة.

ثانيا-الإطار المؤسسي للطاقات المتجددة: تم إنشاء وزارة البيئة والطاقات المتجددة، هذا ما يدل على توجه السلطة العامة لإقرار سياسة طاقوية مدعمة باستغلال هذه الطاقات البديلة التي تزخر بها الجزائر فلها إمكانيات معتبرة لإنتاجها، وتم إلحاقها بالبيئة لأنها ضمن السياسة البيئية العامة الداعمة لفكرة التنمية المستدامة، وهذا التوجه تعزز بدعم في القطاع المؤسسي فلقد تم إنشاء عدة هيكل داعمة لتطوير وترقية هذه الطاقات نذكر منها:

#### - وكالة لتطوير وعقلنة استعمال الطاقة: (APRUE)

أنشأت هذه الوكالة بهدف تنشيط وتنفيذ سياسة التحكم في الطاقة، حيث يتمثل دورها الرئيسي في التنسيق ومتابعة اجراءات التحكم في الطاقة وفي ترقية الطاقات المتجددة، وتنفيذ مختلف البرامج التي تمت المصادقة عليها في هذا الإطار مع مختلف القطاعات، والعمل على تطويرها من خلال إنجاز مشاريع مرتبطة بالطاقات المتجددة والتي تعود بالفائدة سواء للمستثمرين الوطنيين أو الأجانب الذين يقودون استثمارات في هذا المجال.

## - مركز الطاقات المتجددة:(CDER) :

أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 60-85 (235-85، 25 أوت 1985)، وهو مؤسسة عمومية ذات طابع علمي مكلف بوضع وتنفيذ البرامج البحثية المتعلقة بالتطوير العلمي والتكنولوجي لأنظمة استخدام الطاقات المتجددة بمختلف أشكالها، ينشط منذ إنشائه في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لترقية الطاقات المتجددة، من خلال نشر ودمج عدة مشاريع وإنجازات على المستوى الوطني.

## - المعهد الجزائري للطاقات المتجددة:(IAER)

أنشأ في سنة 2011 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 33/11 وهو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي (33-11، 27 جانفي 2011)، موضوع تحت وصاية الوزير المكلف بالطاقة، يسهر على تنمية وتطوير الطاقات المتجددة وتشجيع مشاريع البحث في هذا المجال.

## الفرع الثاني: أمثلة لإشراك المؤسسة الناشئة في القطاع.

أطلق مركز تنمية الطاقات المتجددة بداية مسابقة تحدي أيام الطاقة النظيفة اليوم 29 نوفمبر 2018 على مستوى وحدة تنمية الأجهزة الشمسية التابعة له، هذه المسابقة موجهة للشباب الحاملين لأفكار مبتكرة في مجال الطاقات المتجددة وتطبيقاته، قدّم المترشحين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و44 سنة أفكارهم، ومشاريعهم أمام لجنة التحكيم، التي اختارت ثمانية مشاريع تتناول متمثلة في (المتجدد، 2022):

- ديجي بنك.

- بروبوتك.

- تصميم نافذة بستارة مزودة بسخان مياه يعمل بالطاقة الشمسية.

- حاوية النفايات الذكية.

- الأرضية الذكية.

- متصلة منصة عاكس للتحكم.

- جهاز الكتلة الحيوية تك إينرجي.

يمكن الإشارة في هذا الشأن أيضا لتجربة فذة قادها الطالب دعة حسام الدين من جامعة ورقلة، من خلال مشاركته في مسابقة وطنية للشركات الناشئة (startup) التي تقوم بتقديم تطبيقات للمساهمة في الاقتصاد الوطني (دعة، 24 ماي 2021)، قدم نموذج لمشروع برنامج

المحافظة على الطاقة وطرق ترشيد استخدامها باستعمال الذكاء الاصطناعي، كمشروع تخرج لنيل أطروحة الدكتوراه بعنوان "استراتيجية المحافظة على الطاقة باستعمال خوارزميات الذكاء الاصطناعي"، محاولا تقديم مشروع يعود بالفائدة على بلده الجزائر وكذا محاولة المساهمة في تطوير مجال الاقتصاد في الطاقة عن طريق تقليص استعمال الطاقة مع مراعاة صفة المستعمل، بإدراج الوعي الادراكي إلى نظام التشغيل الذي يقوم بالحفاظ على الطاقة من خلال محاكاة طريقة تفكير المستهلك ، اعتمادا على الخبرات المتوفرة لديه في مجال التكنولوجيات الحديثة والاعلام الآلي، وكذا استعمال خوارزميات الذكاء الاصطناعي.

تتنوع المشاريع التي تحمل افكار جديدة تشاهم في قطاع الطاقات المتجددة لكن لم ترق بعد لإنشاء مؤسسات سواء الناشئة منها أو الصغيرة والمتوسطة بوجه العموم، والسبب يعود لعدم حصول اصحاب المشاريع على الدعم خاصة المالي، والتسهيلات لتحقيقها في أرض الواقع فتظل مشاريع تخرج لمذكرات ورسائل جامعية حبيسة المكاتب دون أي فائدة تذكر.

#### المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الناشئة في مجال تامين النفایات.

يمثل قطاع تامين النفایات مجالا خصبا للاستثمار المستدام في الجزائر علما أنّ مخزون النفایات يقدر بنسبة أكبر من ثلاثة ملايين طن سنويا وهو لا يستغل بالنحو الصحيح، لأن الجزء الذي يذهب للرسكلة قليل جدًا مقارنة مع هذه النسبة، رغم تكثيف جهود السلطة العامة في وضع إطار تشريعي ومؤسسي متناغم لهذا القطاع (الفرع الأول)، لكن توجه المقاولين للاستثمار يظل ضعيف ينحصر في بعض المشاريع المصغرة التي تقودها مبادرات شبانية فأشرنا لتجربة نسوية ناجحة (الفرع الثاني).

#### الفرع الأول: الإطار التشريعي والمؤسسي لرسكلة النفایات في الجزائر:

أولا- الإطار التشريعي لرسكلة النفایات: يعتبر القانون 19-01 المتعلق بتسيير النفایات ومراقبتها وإزالتها، الإطار القانوني المنظم لعملية إدارة النفایات بمختلف أنواعها (19-01، 12 ديسمبر 2002)، تتشارك الإدارة في عملية إدارة النفایات مع الخواص عن طريق عقود امتياز إدارة المرفق العام، وذلك وفق دفتر شروط يتم وضعه من قبل الإدارة المتعاقدة، أما بالنسبة لموضوع الرسكلة فالمشرع كان واضحا إذ نص على تامين النفایات، بمعنى إعادة استخدامها أو رسكلتها بكل الطرق التي تتيح فرصة الحصول على مواد قابلة لإعادة الاستعمال أو الحصول على الطاقة وهذا التامين يكون عبر ثلاث طرق إما بالتامين المادي (إعادة تدوير ورسكلة المواد كالبلاستيك، الورق، الزجاج)، أو التامين البيولوجي (إنتاج السماد العضوي الذي يستعمل في الزراعة)، أو التامين الطاقوي

(عن طريق الحرق الآمن للنفايات والاستفادة من الطاقة الحرارية الناتجة)، وطريقة التثمين المعتمدة تختار على أساس نوع وكمية النفايات.

#### ثانيا- الإطار المؤسسي والهيكل:

يتوقف تجسيد النظام القانوني المكرس لتسيير النفايات وخاصة تثمينها، ، بداية بالهيئات الإدارية المركزية التي تسهر على ضرورة احترام القوانين الموضوعية في ظل السياسة البيئية العامة، فالوزارة المكلفة بالبيئة هي التي تكفل ذلك، وتعمل على ترقية كل النشاطات الهادفة لحماية البيئة بما فيها تسيير وإدارة النفايات، وأيضا الهيئات المحلية، فالولاية والبلدية تلعبان دورا مهما في هذا المجال كما لهما من اختصاصات التصدي لمشكلة النفايات والحد منها، وفق ما تنص عليه القوانين المعمول بها، فكلًا من الوالي ورئيس المجلس الشعبي البلدي يلعبان دورا مهما في ذلك.

تدعينا لهذه الهيئات سواء المركزية أو المحلية نجد بأن المشرع أنشأ مؤسسات مهمتها المحافظة على البيئة وبوجه الخصوص المتعلقة بتسيير النفايات ونذكر منها:

#### - الوكالة الوطنية للنفايات (AND):

أنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 175-02 وهي مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي (175-02، 20 ماي 2002)، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وضعت تحت وصاية الوزير المكلف بالبيئة والطاقات المتجددة، يمكن تلخيص تقوم بمهام تطوير نشاطات فرز النفايات وجمعها ومعالجتها وتثمينها وإزالتها، تقديم المساعدة للجماعات المحلية في ميدان تسيير النفايات، إنجاز الدراسات والأبحاث والمشاريع التجريبية المتعلقة بتسيير النفايات، نشر المعلومات العلمية والتقنية وتوزيعها وتكوين بنك وطني للمعلومات حول النفايات وتحسينه للنفايات يحمل تسمية "بورصة النفايات" Bourse des déchets والتي تتولى مهام معالجة المعلومات والمعطيات الخاصة بالنفايات.

#### - المعهد الوطني للتكوينات البيئية: (CNFE)

تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي 263-02 يعد مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي يتمتع بالاستقلال المالي (263-02، 17 أوت 2002)، وضع تحت وصاية الوزير المكلف بالبيئة والطاقات المتجددة، ومن مهامه الأساسية ضمان التكوين وترقية التربية البيئية والتحسيس البيئي، وذلك من خلال المساهمة في التكوين البيئي لجميع المتدخلين سواء العموميين أو الخواص، وكذا المساهمة في مجال التربية البيئية عن طريق وضع برامج تربوية وتنشيطها وخاصة

القيام بأعمال تحسيسية لفائدة الجمهور وذلك كله ينصب في رفع مستوى تأهيل المصالح المكلفة بتسيير النفايات خاصة على مستوى الجماعات المحلية.

يساعد اكتمال الإطار التشريعي والمؤسساتي في هذا المجال، على رفع فرص الاستثمار أكثر ودفع المتعاملين الاقتصاديين للمساهمة في ذلك، خاصة في ظل الاقتصاد الأخضر الذي أصبح ضرورة يتعين على هؤلاء الفاعلين الأخذ بمبادئه والعمل على ترقيته، ويمثل هذا القطاع إحدى أهم مجالات الاستثمار الأخضر في الجزائر، خاصة أمام المؤسسات الناشئة وكذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفق برامج وطنية سطرت خصيصا لتفعيل الاستثمار فيها والتمكن من التسيير المستدام والحسن لهذه النفايات.

#### الفرع الثاني: صور مساهمة المؤسسات الناشئة في مجال الرسكلة:

تعمل الوكالة الوطنية للنفايات على دعم ومرافقة لأصحاب المشاريع البيئية والعمل على تقوية أنشطتهم، خاصة من زاوية تثمين للنفايات والاستفادة منها كمواو أولية والتركيز على التقليل من حجمها، هذا ما يحفز المؤسسات الناشئة الخضراء للاستثمار في هذا القطاع، خاصة في مجال رسكلة مواد التغليف كالكرتون والبلاستيك، الزجاج، والورق إلى ما ذلك، لأن إعادة تدوير هذه المواد يعتبر سهلا إلى حد ما، خاصة بالنسبة لإعادة تدوير البلاستيك.

تعتبر المقابلة الشابة رشيدة كريم من بين الذين ألهمهم الاقتصاد الأخضر، فهي صاحبة مؤسسة مختصة في استرجاع وتدوير النفايات، التي استطاعت الحصول على مبلغ مالي قدره 400 ألف دينار جزائري لتطوير مشروعها في مجال الرسكلة، بعد فوزها في المسابقة الوطنية للمقاولاتية النسوية قبل بداية فبراير 2017، تقوم مؤسسة رشيدة التي تحمل اسم "Krim Plastiquoo" المستوحى من اسمها العائلي (جقريف، 2022)، بعدة نشاطات في مجال الرسكلة أهمها فرز وتحويل المواد البلاستيكية بالإضافة إلى فرز وإعادة تدوير النفايات والفضلات المنزلية، استطاعت من خلال خبرتها التي اكتسبتها كمختصة في فرز النفايات، وتنقلها وزيارتها لمختلف مراكز ردم النفايات عبر التراب الوطني، أن تقف على الصعوبات والتحديات التي يمكن أن تواجهها مؤسستها، على رأسها مشكلة انقطاع الكهرباء الذي يعطل عملية الرسكلة، والمنافسة القوية في القطاع التي تفرض على المؤسسات تخفيض الأسعار، وتعتبر صاحبة المؤسسة أن مجال الرسكلة ملهم ومشجع للاستثمار لكنه يحتاج إلى مجهودات لتطويره.

كما أن مجال الاقتصاد الأخضر يعتبر رافدا مهما للاقتصاد الوطني، ذو بعد استراتيجي متعلق بصناعة الثروة عن طريق، تحويل النفايات خلال تثمينها والاستفادة من عائدات الاستثمار، إضافة إلى إنشاء فرص الشغل للشباب البطال، إلى جانب البعد البيئي المتمثل في الحفاظ على

البيئة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من أجل ترشيد استعمال الطاقات المتنوعة والحفاظ عليها، تأسست حاضنة «مستدام» كعينة عن الحاضنات الصديقة للبيئة، في ماي 2021، تحصّلت على علامة «حاضنة» من طرف وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، تضم لحد الآن 10 مؤسسات تنشط في مجال جمع ورسكلة النفايات، حيث اقتصرت بدايات هذه الأخيرة في جمع النفايات وبيعها لمؤسسات أخرى تقوم برسكلتها، ليتطور نشاطها بعد ذلك من خلال مرافقة الحاضنة لها إلى الاستثمار في مجال رسكلة النفايات، حيث تمّ تسجيل عدة مؤسسات تعزز الاستثمار في إعادة تدوير البلاستيك، إلى جانب أخرى تعمل على إنشاء مسبكة تعمل على الاستثمار في تحويل النحاس، وكذا مؤسسة أخرى تنوي الاستثمار في تدوير وإعادة استعمال البطاريات.

أطلقت الحاضنة في إطار مخطط عملها السنوي، برنامج «تمكين»، عبارة عن مسابقة وطنية تحت الرعاية السامية لوزارة البيئة والوزير المنتدب للمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، من أجل اختيار سبعة أفكار مشاريع، سيتم مرافقتها في كل مراحل التأسيس من طرفها، والعمل على خطة تمويلية سواء عن طريق التمويل التقليدي عبر البنوك أو عن طريق الصندوق الجزائري لتمويل المؤسسات الناشئة أو عن طريق إنشاء شراكة مع المستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين الراغبين في تبني أفكار هؤلاء الشباب، إلى جانب العمل على صناعة شبكة علاقات بين المؤسسات الناشئة ومحيطها الخارجي من مؤسسات زميلة أو مؤسسات عمومية وخاصة كبرى للاستفادة من خبرتها وتجربتها في هذا المجال الخصب.

### الخاتمة:

نتوصل في الأخير للقول بأن المؤسسات الناشئة فعلا تعتبر قاطرة نجاة للاقتصاد الوطني، لأنها تفتح باب للنمو الاقتصادي المطلوب حاليا في الجزائر، لما تتيحه من فرص التنمية الاقتصادية بالرفع من مستويات الانتاج وزيادة العائدات وكذا إعادة التوازن للاقتصاد الوطني وتجديد النسيج الاقتصادي بشكل عام، هذا ما جعل السلطات العامة تعول كثيرا على هذا النوع من المؤسسات وتعمل على استحداث اجهزة دعم الشباب حاملي المشاريع، كإنشاء صندوق استثماري مخصص لتمويل ودعم المؤسسات الناشئة، ومجلس أعلى للابتكار والذي سيكون حجر الزاوية للتوجه الاستراتيجي في مجال تثمين الأفكار والمبادرات المبتكرة ، والإمكانيات الوطنية للبحث العلمي

في خدمة تنمية اقتصاد المعرفة لأجل اقامة قاعدة قوية لهذه المؤسسات، خاصة وأنها اثبتت نجاحها في عدة دول.

قد تمثل المؤسسات الناشئة فعلا نموذجا للمؤسسة الاقتصادية المستدامة، إذا كان أساسها مبني على احترام البعد البيئي والاجتماعي في عملية التنمية الاقتصادية تماشيا مع أسس التنمية المستدامة، فتشجيع اقامة مثل هذه المؤسسات من شأنه أن يعود بأثر ايجابي على الاقتصاد الوطني، رغم كل الصعوبات والعراقيل التي قد تعترض طريقها، فكما سبق الاشارة اليه في نص المداخله المشاريع الخضراء والافكار الابتكارية الخضراء موجودة، لكن لا تجد من يحفز على تحقيقها.

نقترح في الأخير مجموعة من التوصيات المتمثلة:

- ✓ وضع قانون خاص لهذا النوع من المؤسسات مستقل بذاته، ينظم كل الجوانب المتعلقة بكيفية انشاء هذه المؤسسات وتنميتها، فليس من الضرورة الحاقها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ العمل على تهيئة بيئة اقتصادية تشجع اقامة مثل هذه المؤسسات، وتشجيع الشباب على اقامة مشاريعهم الخاصة.
- ✓ تثمين نتائج البحث العلمي والابتكارات المقترنة بمشاريع التخرج الجامعية من خلال الاستفادة منها عوض تخزينها في المكتبات الجامعية.
- ✓ الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا الشأن، والتوسيع أكثر في منح تحفيزات من أجل الاهتمام أكثر بهذا المجال.
- ✓ العمل على تشجيع المقاولاتية الخضراء، ودعم المؤسسات الناشئة الخضراء كتوفير امتيازات مالية، عقارية وخاصة تسهيل اجراءات تأسيس هذا النوع من المؤسسات.

الهوامش:

19-01ق. ر 12). ديسمبر 2002. (يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها. الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 77. 175-02م. ت 20). ماي 2002. (المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية للنفايات وتنظيمها وعمله. الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 37.

263-02م. ت 17). أوت 2002. (يتضمن إنشاء المعهد الوطني للتكوينات البيئية. الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 56.

14 04-09). أوت 2004. (يتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة. الجريدة الرسمية، عدد 52 (2004/08/18).

- 85-235 م 25). أوت 1985. (تضمن انشاء وكالة لتطوير الطاقة وترشيدها،. الجريدة الرسمية، عدد36، الصادر في 28 أوت 1985.
- 11-33 م 27). جانفي 2011. (يتضمن إنشاء المعهد الجزائري للطاقات المتجددة وتنظيمه وسيره،. الجريدة الرسمية.
- Bea, B. (2004). "Economie du développement durable», , Paris : BruxellesDebock.,
- Brown Lester Russell. (2003). , Eco-Economie, une autre Economie est possible. Paris.
- dfgf. (fgf). gdf. fdg: dfg.
- Liu, T. (2016, 5 26). Qu'est qu'un Startuper. Retrieved from <https://hal.archives-ouvertes.fr>.
- ابراهيم عبد الله، م. (2017). الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة دراسات تحليلية تطبيقية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- القانون، 9-28). جويلية 1999. (يتعلق بالتحكم في الطاقة،. جريدة الرسمية الجزائرية. 51، المتجدد، م. م. <https://www.cder.dz/spip.php?article4180>. (2022).
- بو لشعور، ش. (2020). دور حاضنات الاعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة بالجزائر. مجلة البشائر الاقتصادية. 417-431 pp.,
- جغدالي، ح. (2020). دور المؤسسات الناشئة في دعم تنافسية المؤسسات الصناعية الجزائرية ، دراسة حاضنة الاعمال لجامعة المسيلة. جامعة محمد بوضياف المسيلة.
- جقريف، س. (2022, 4 19). <https://www.supernova-dz.net>. Retrieved from س
- يغري الشباب لفتح مؤسسات صغيرة.
- دغة، إ. ك 24). ماي 2021». (أطروحتي في 180 دقيقة. جريدة الشعب،.
- رمضاني مروة، ب. (2020). تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر(نماذج لشركات ناجحة عربيا .(حوليات جامعة بشار. 278-285 pp.,
- سبتمبر، م. ت. (2020). متضمن انشاء اللجنة الوطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" وحاضنة أعمال "وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها،. ج ر 55 عدد.
- سهم، ق. خ. (2022). الطاقات المتجددة ودورها في رفع التنمية المستدامة في الجزائر،. الملتقى العلمي الدولي حول: استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة تجارب بعض الدول .
- قانون، 1-11). فيفري 2017. (،. المتعلق بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،. جريدة الرسمية، عدد2،.
- قرم، ج. (2001). اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي- حالة العالم العربي. مصر: سلسلة دراسات التنمية البشرية.
- موسشيت، د. (2000). مبادئ التنمية المستدامة،. مصر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.